الصباح الاقتصادية
12
العدد 3003 - السنة العاشرة
الأحد 9 جمادى الآخرة 1439 - الموافق 25 فبراير 2018
Sunday 25 February 2018 - No.3003 - 10th Year

إن كان خيار البلد الإستراتيجي هو الفكاك من الاعتماد شبه الكلي على النفط

«الشال»: قطاع النفط يحتاج إلى استثمارات متصلة بتكلفة محتملة وبأهداف أقل طموح

■ «المركزي»: إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين المقدمة من البنوك المحلية في نهاية ديسمبر الماضي 35.398 مليار دينار

مؤشرات الأداء الأولية للبورصة مشجعة

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي أن القناعات بدأت تزداد بشأن أن عصر النفط المهيمن على مكونات الطاقة بات مكان شك كبير، وحتى منافسته لمكونات مصادر الطاقة باتت أمام تحدي حقيقي من نفط غير تقليدي، أصبحت تكاليف إنتاجه منافسة وتتناقص تلك التكاليف بمرور الزمن. أحد المؤشرات الرئيسية على بدء ضعف تنافسية النفط هو فقدانه لنحو نصف مستوى أسعاره منذ خريف عام 2014، ولازالت مبررات بيئية تضغط باتجاه استبداله بوقود نظيف، وأعلنت دول صناعية رئيسية تحولها الكامل إلى السيارات الكهربائية بحلول عام 2040، وأعلنت شركات صناعة سيارات تغيير خطوط إنتاجها مبكرا إلى هذا النوع من السيارات. ما تقدم يعني أن على دول إنتاج النفط التقليدي بناء إستراتيجيات صلبة واضحة الأهداف تحدد خيارها حول، إما فك ارتباط تدريجي من الإعتماد المفرط على النفط، أو مخالفة قناعة الانخفاض التدريجي لأهمية النفط وشرح مبرراتها والمضي في الاستثمار إلى مزيد من الإعتماد عليه.

نسوق هذا الكلام لأن للكويت أهداف معلنة بتنويع مصادر الدخل وتوظيف مواردها المالية والبشرية لتحقيق أهداف تنموية مختلفة، مثل التفوق كمركز مالي وآخر تجاري، والأخير يسوق حاليا وفق رؤية الكويت 2035 وتكاليفه بمئات المليارات. تلك الأهداف المعلنة منذ نحو 16 عام، تخلفت لأن الحاجة إليها ضعفت بسبب رواج سوق النفط بدءاً من عام 2003، ذلك الرواج تسبب في تقويض تنافسية الاقتصاد وزيادة حادة في ارتباط البلد بالنفط الذي ثبت أن رواجه مؤقت، وللرواج السابق مزاياه أيضا، لأنه أتاح فرصة لإعادة بناء الإحتياطيات المالية البالغة تقديرا نحو 520 مليار دولار أمريكي.

على الجانب الآخر، وفي الكويت أيضا، أعلنت «مؤسسة البترول الكويتية» إستراتيجيتها طويلة الأمد -2040- والتي تنوي فيها زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط إلى 4.75 مليون برميل يومياً وتنويع إستخداماته باتجاه تعزيز جهود تكريره وتوظيف مشتقاته في صناعة بتروكيماوية، وقدرت تكاليفها الرأسمالية بنحو 450 مليار دولار أمريكي، أو نحو 10 سنوات من دخل النفط المقدر في مشروع موازنة 2019/2018. وليس لنا إعتراض على أن تكون لـ «مؤسسة البترول الكويتية» إستراتيجية طويلة الأمد، وقد ندعمها إذا كان القرار الإستراتيجي للبلد، وعن قناعة، هو المزيد من ربط مصيرها بالنفط وإستهلاك هذا الكم الكبير من الموارد المالية أو المدخرات -رأس مال وقروض- لتحقيق هذا الهدف. ما لا يمكن قبوله، هو تشتيت الموارد المالية والبشرية الشحيحة لتحقيق هدفين متناقضين، الفكاك من النفط، ومزيد من الإرتباط معه، حينها لن ينجح أيا منهما، والمخاطر المحتملة على البلد ستكون ضخمة.

ونقترح بعض التريث، فالمؤكد أن قطاع النفط يحتاج إلى استثمارات متصلة، ولكن، لابد وأن تكون بتكلفة محتملة، وبأهداف أقل طموح، إن كان خيار البلد الإستراتيجي هو الفكاك من الإعتماد شبه الكلي على النفط، أو منحه أولوية إن كان القرار معاكس. وعلى المدى القصير، أي حقبة التريث، لابد من إطفاء حريق المالية العامة، وذلك بضغط النفقات العامة ونحو 82% منها جاري وفقا لآخر مشروع موازنة، وتجميع كل الإحتياطيات المالية للدولة تحت مظلة واحدة، وتغيير وظيفتها لتحقيق عائد ليصبح هو المصدر الرئيسي والمستدام للمالية العامة، على أن يأخذ دخل النفط غير المستدام دور مساند ومتناقص، حتى يتم الإتفاق على خيار الدولة الإستراتيجي. ومن باب دعم المنطق وراء ذلك التحول في وظيفة الإحتياطيات المالية، قامت النرويج مؤخراً بتغيير إستراتيجية صندوقها السيادي ذو الـ 1.1 تريليون دولار أمريكي، لتزيد استثماراته في الأسهم من 60% إلى 75%، وأن تشمل حتى الأسهم غير المدرجة أو الملكيات الخاصة، وأن يسمح بتملك أكثر من 10% في الشركة الواحدة، وهدف التغيير زيادة عائداته مع القبول بمخاطر أعلى.

إحصاءات مالية ونقدية - ديسمبر 2017

يذكر بنك الكويت المركزي، في نشرته الإحصائية النقدية الشهرية، لشهر ديسمبر 2017، والمنشورة على موقعه على الإنترنت، أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام (بما فيها سندات وعمليات التورق منذ أبريل 2016)، قد ارتفع بما قيمته 1.500 مليار دينار كويتي، مقارنة بمستواه في نهاية ديسمبر 2016، ليصبح 4.767 مليار دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2017، أي ما نسبته نحو 14.2% من حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لعام 2016 البالغ نحو 33.5 مليار دينار كويتي، وبلغ متوسط أسعار الفائدة (العائد) على أدوات الدين العام، لمدة سنة 2.250%، ولمدة سنتين 2.500%، ولمدة 3 سنوات 2.625%، ولمدة 5 سنوات 3.000%، ولمدة 7 سنوات 3.375%، ولمدة 10 سنوات 3.875%. وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته 100% من إجمالي أدوات الدين العام (100% في نهاية ديسمبر 2016).

وتذكر نشرة بنك الكويت المركزي، أن إجمالي التسهيلات الائتمانية، للمقيمين، المقدمة من البنوك المحلية في نهاية ديسمبر 2017، قد بلغ نحو 35.398 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 55.8% من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 1.091 مليار دينار كويتي، أي بنسبة نمو بلغت نحو 3.2%، عما كان عليه في نهاية ديسمبر 2016. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 15.067 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 42.6%، من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 14.438 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2016)، وبنسبة نمو بلغت نحو 4.4%. وبلغت قيمة القروض المقسطة ضمنها نحو 10.973 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 72.8% من إجمالي التسهيلات الشخصية، ونصيب شراء الأسهم ضمنها نحو 2.664 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 17.7% من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1.091 مليار دينار كويتي. وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 7.971 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 22.5% من الإجمالي، (نحو 7.759 مليار دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2016)، أي أن نحو ثلثي التسهيلات الإئتمانية تمويلات شخصية وعقارية، ولقطاع التجارة نحو 3.342 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 9.4%، (نحو 3.147 مليار دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2016)، ولقطاع المقاولات نحو 1.858 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 5.2% (نحو 2.093 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2016)، ولقطاع الصناعة نحو 1.876 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 5.3% (نحو 1.889 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2016)، ولقطاع المؤسسات المالية -غير البنوك- نحو 1.318 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 3.7%، (نحو 1.483 مليار دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2016).

وتشير النشرة، أيضاً، إلى أن إجمالي الودائع، لدى البنوك المحلية، قد بلغ نحو 42.138 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 66.4% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 1.326 مليار دينار كويتي، عما كان عليه في نهاية ديسمبر 2016، أي بنسبة نمو بلغت نحو 3.2%. ويخص عملاء القطاع الخاص من تلك الودائع بالتعريف الشامل، أي شاملا المؤسسات الكبرى، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية -لا يشمل الحكومة- نحو 35.401 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 84%، ونصيب ودائع عملاء القطاع الخاص بالدينار الكويتي، منها، نحو 32.668 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 92.3%، وما يعادل نحو 2.733 مليار دينار كويتي بالعملات الأجنبية، لعملاء القطاع الخاص، أيضا.

بورصة الكويت مقبلة على حقبة تنظيم جوهري لأسواقها وتحتاج إلى فترة لهضمها

أما بالنسبة إلى متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل، بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي، مقارنة بنهاية ديسمبر 2016، فتذكر النشرة، أن الفرق في متوسط أسعار الفائدة، على ودائع العملاء لأجل، مازال لصالح الدينار الكويتي، في نهاية الفترتين، إذ بلغ نحو 0.720 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0.718 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0.716 نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0.632 نقطة، لودائع 12 شهراً. بينما كان ذلك الفرق، في نهاية ديسمبر 2016، نحو 0.538 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0.576 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0.599 نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0.487 نقطة، لودائع 12 شهرا. وبلغ المتوسط الشهري لسعر صرف الدينار الكويتي في ديسمبر 2017، مقابل الدولار الأمريكي، نحو 301.908 فلساً كويتياً، لكل دولار أمريكي، بارتفاع بلغ نحو 1.2%، مقارنة بالمتوسط الشهري لديسمبر 2016، عندما بلغ نحو 305.510 فلساً كويتياً، لكل دولار أمريكي.

مؤشرات أولية حول أداء 2017 للبورصة

حتى نهاية الأسبوع الفائت، توفرت معلومات حول 57 شركة أعلنت نتائج أعمالها وتوفرت تفاصيل أرقامها عن عام 2017، ورغم أن عدد الشركات المعلنة لا يتعدى 36.5% من عدد الشركات المدرجة، إلا أنها تمثل نحو 80% من قيمة شركات البورصة كما في نهاية عام 2017. وتشير النتائج إلى مؤشرات أداء أولية مشجعة، حيث حققت تلك الشركات أرباحا صافية بلغت 1.692 مليار دينار كويتي أي بنمو بحدود 12.5% عن مستوى أرباح نفس الشركات عن عام 2016، رغم أن عام 2017 حفل بأحداث جيوسياسية سلبية مثل أزمة دول مجلس التعاون التي أدت إلى خفض مستوى النمو الاقتصادي وخفضت أسعار معظم الأصول.

ضمن الشركات التي أعلنت نتائجها، 32 شركة أو نحو 56.1% من تلك الشركات حققت زيادة في مستوى ربحيتها، بينما 8 حققت انخفاضا بمستوى خسائرها أو إنتقلت إلى الربحية، ذلك يعني أن الغلبة كانت بشكل ظاهر باتجاه النمو الموجب. بالمقابل، هناك 16 شركة انخفضت مستويات أرباحها، وشركة واحدة إنتقلت من الربحية إلى الخسائر. ولكن، لابد من التنبيه إلى أن الشركات التي تعلن مبكراً عن أداءها، هي في الغالب الأعم، أفضل الشركات المدرجة، ويتدنى الأداء طردياً مع التأخر في إعلان النتائج. وإن كان ما تقدم حول علاقة السرعة في الإعلان مع أفضلية النتائج صحيحا، يتفوق قطاع المصارف ويمثل 44.6% من القيمة الرأسمالية للبورصة على ما عداه، حيث أعلنت كل المصارف الكويتية العشرة نتائج أعمالها.

وأوصت مجالس إدارات الشركات التي أعلنت نتائجها بخليط من توزيعات نقدية وأسهم منحة، كلاهما أو إحداهما، وبلغت قيمة الأموال النقدية الموصى بتوزيعها نحو 990.5 مليون دينار كويتي، بينما بلغت أسهم المنحة الموصى بتوزيعها نحو 1.636 مليار سهم، أو نحو 5.8% من إجمالي عدد الأسهم المصدرة للشركات التي أعلنت توزيع أسهم منحة. وبلغ عدد الشركات التي أوصت بتوزيعات نقدية فقط 34 شركة، بينما بلغ عدد تلك التي أوصت بتوزيعات نقدية وأسهم منحة 11 شركة، وقامت شركة واحدة بتوزيع أسهم منحة فقط، و11 شركة أعلنت عن عدم نيتها توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة.

وتبدو مؤشرات الأداء الأولية مشجعة، رغم علمنا بأن إعلانات الأداء القادمة ستكون أضعف، وتلك المؤشرات في أوضاع عادية، يفترض أن تنعكس وبشكل ملحوظ وموجب على أداء المؤشر الوزني للبورصة، ولكن، قراءة ذلك المؤشر حتى نهاية الأسبوع الفائت كانت عند 410.1 نقطة، أي بمكاسب بحدود 2.2% فقط مقارنة بمستواه نهاية العام الفائت. السبب في تقديرنا هو أن المتغيرات العامة السلبية لها الأثر الأكبر على أداء المؤشر، ففي الجانب الإيجابي، لازالت أسعار النفط متماسكة وإن إنخفضت عن أعلى مستوياتها، ولكنها لا تكفي لدعم المؤشر، فبورصات العالم تمر بحقبة تصحيح بتأثيراتها السلبية على بورصات الخليج، والأوضاع الجيوسياسية لازالت مأزومة، وبورصة الكويت مقبلة على حقبة تنظيم جوهري لأسواقها وتحتاج إلى فترة لهضمها. وعليه، فالمؤشرات الأولية والمشجعة للأداء، لها دور في تماسك أسعار الأسهم، وربما رفعها قليلا، ولكنها تحتاج إلى دعم من تحسن المتغيرات العامة حتى تحقق أداء أفضل ومستحق.

نتائج بنك الخليج 2017

أعلن بنك الخليج نتائج أعماله، للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحا، بعد خصم -الضرائب-، بلغت نحو 48 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 5.1 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته نحو 11.8%، مقارنة بنحو 42.9 مليون دينار كويتي، لعام 2016. ويعود الارتفاع في ربحية البنك إلى الارتفاع في إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات، بذلك ارتفع الربح التشغيلي بنحو 11%، وصولا إلى نحو 117.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 105.5 مليون دينار كويتي في عام 2016. ويعرض الرسم البياني التالي، التطور في مستوى أرباح البنك خلال الفترة (2008-2017).

وفي التفاصيل، ارتفعت جملة الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 12.7 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 7.6%، وصولا إلى نحو 181.4 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 168.6 مليون دينار كويتي في عام 2016. ويعود الارتفاع في الإيرادات إلى ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 15.5 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 132.2 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 116.8 مليون دينار كويتي (وذلك نتيجة ارتفاع إيرادات الفوائد بقيمة أعلى من ارتفاع مصروفات الفوائد)، بينما، انخفض بند إيرادات توزيعات أرباح بنحو 3.6 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 74.6%، وصولا إلى نحو 1.2 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 4.8 مليون دينار كويتي.

وارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة أقل من ارتفاع جملة الإيرادات التشغيلية، بنحو 1.1 مليون دينار كويتي، لتصل إلى نحو 64.3 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 63.2 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2016، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية، وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 35.4% مقارنة بنحو 37.5%. وارتفع إجمالي المخصصات بنحو 6.3 مليون دينار كويتي، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 10.5%، وصولا إلى نحو 66.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 60.4 مليون دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع المخصصات (المحددة والعامة) بنحو 29.2 مليون دينار كويتي، أي نحو 72.1%، وصولا إلى نحو 69.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 40.6 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2016. وعليه، انخفض هامش صافي ربح البنك إلى نحو 23.3%، مقارنة بنحو 23.9% في عام 2016، نتيجة ارتفاع إيرادات الفوائد بقيمة أعلى من ارتفاع صافي الربح.

■ 48 مليون دينار أرباحاً صافية حققها بنك الخليج للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017

وتظهر البيانات المالية أن إجمالي موجودات البنك قد ارتفع بما قيمته 216.3 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 4%، ليصل إلى نحو 5.683 مليار دينار كويتي، مقابل نحو 5.467 مليار دينار كويتي، في عام 2016. وارتفع بند قروض وسلف للعملاء بنحو 362.8 مليون دينار كويتي، ليصل إجمالي القروض إلى نحو 3.809 مليار دينار كويتي (67% من إجمالي الموجودات)، مقابل 3.446 مليار دينار كويتي (63% من إجمالي الموجودات)، في عام 2016. بينما انخفض بند قروض وسلف للبنوك، بنحو 7.7 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 128.9 مليون دينار كويتي (2.3% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 136.6 مليون دينار كويتي (2.5% من إجمالي الموجودات) في عام 2016.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بنحو 188.5 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 3.9% لتصل إلى نحو 5.082 مليار دينار كويتي، مقارنة بنهاية عام 2016، حين بلغت نحو 4.894 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي القروض والسلف للعملاء إلى إجمالي الودائع والأرصدة نحو 78.2% مقارنة بنحو 73.3%. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 89.4% مقارنة بنحو 89.5% في عام 2016.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية، إلى أن جميع مؤشرات الربحية للبنك، قد سجلت ارتفاعاً، مقارنة مع نهاية عام 2016، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC)، ليصل إلى نحو 15.8%، قياساً بنحو 14.1%، وارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين (ROE)، ليصل إلى 8.2%، بعد أن كان عند 7.7%، وارتفع مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA)، ارتفاعا طفيفا، ليصل إلى نحو 0.9%، قياساً بنحو 0.8%. وارتفعت ربحية السهم الواحد (EPS)، حين بلغت نحو 17 فلس، مقارنة مع ربحية نهاية عام 2016، والبالغة 15 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 14 مرة، (أي تحسن)، مقارنة بنحو 16 مرة، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد بنحو 13.3%، مقارنة بتراجع للسعر السوقي للسهم، وبحدود 0.8%. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.2 مرة، مقارنة بنحو 1.3 مرة، في نهاية عام 2016. وأعلن البنك عن نيته توزيع 9% أرباح نقدية، أي ما يعادل 9 فلساً كويتياً عن السهم الواحد، وهذا يعني أن السهم قد حقق عائداً نقدياً بلغت نسبته 3.8% على سعر الإقفال في نهاية ديسمبر 2017 والبالغ 238 فلس كويتي للسهم الواحد. وبلغت التوزيعات النقدية 7 فلس للسهم عن عام 2016، أي زاد البنك من مستوى توزيعاته عن عام 2017.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي، أقل نشاطاً، حيث انخفضت مؤشرات كل من كمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام، بينما ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 396.5 نقطة، وبانخفاض بلغ قيمته 0.3 نقطة، ونسبته 0.1% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، بينما ارتفع بنحو 9.5 نقطة، أي ما يعادل 2.5% عن إقفال نهاية عام 2017.

جدول يوضح نتائج تحليل البيانات المالية لبنك الخليج

البيان	2017/12/31 (ألف دينار كويتي)	2016/12/31 (ألف دينار كويتي)	التغير: القيمة	التغير: %
مجموع الموجودات	5,683,404	5,467,114	216,289	4.0%
مجموع المطلوبات	5,082,156	4,893,653	188,503	3.9%
مجموع حقوق الملكية	601,248	573,461	27,786	4.8%
مجموع الإيرادات التشغيلية	181,382	168,641	12,741	7.6%
مجموع المصروفات التشغيلية	64,285	63,181	1,104	1.7%
المخصصات	66,681	60,363	6,318	10.5%
الضرائب	2,993	2,734	259	9.5%
صافي ربح الفترة	48,022	42,940	5,082	11.8%
المؤشرات				
العائد على معدل الموجودات	0.8%	0.8%		
العائد على معدل حقوق الملكية	8.0%	7.7%		
العائد على معدل رأس المال	15.8%	14.1%		
ربحية السهم (المتوسط المحتفظ به)	17	15	2	13.3%
دخل سعر السهم (فلس)	238	240	(2)	0.8-
مضاعف السعر على ربحية السهم (P.E)	14	16		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P.B)	1.2	1.3		

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت

	البيان	مؤشر الأسبوع الماضي 2018/02/22	مؤشر الأسبوع الماضي 2018/02/16	التغير %	قبل 2017	التغير %
1	بنك الكويت الوطني	449.4	449.4	0.0	429.7	4.6
2	بنك الخليج	207.6	199.9	2.9	195.4	6.3
3	بنك التجاري الكويتي	422.2	412.8	2.3	379.3	11.3
4	بنك الأهلي الكويتي	200.5	204.9	(2.1)	189.9	5.5
5	بنك الكويت الدولي	244.9	247.0	(0.9)	237.8	3.1
6	بنك برقان	323.3	329.0	(1.7)	331.9	(2.6)
7	بيت التمويل الكويتي	286.9	298.9	(4.0)	299.9	(4.3)
8	بنك الكويت الصناعي	1,438.5	1,444.2	(0.4)	1,401.1	2.7
	القطاع البنكي	446.5	447.6	(0.2)	430.2	3.8
9	أسيكو للصناعة	130.6	132.1	(1.1)	122.7	6.4
10	أسمنت بورتلاند	231.0	235.1	(1.7)	234.2	(1.4)
11	أسمنت الوطنية	120.8	126.6	(4.6)	123.3	(2.0)
12	شركة الكويت للأغذية	677.0	677.4	(0.6)	746.5	(9.8)
13	أسواق المزارع	44.4	45.1	(1.6)	44.4	0.0
	القطاع الصناعي	228.6	231.5	(1.3)	240.5	(5.1)
14	الكويتية للتأمين	65.9	62.6	5.1	65.5	1.4
15	الوطنية للتأمين	196.3	199.2	(0.7)	469.9	(11.7)
16	الأهلية للتأمين	191.1	159.6	20.0	174.6	9.7
17	بوبيان للتأمين	51.2	52.1	(1.7)	51.5	0.8
	قطاع التأمين	181.2	143.4	5.4	188.1	(4.4)
18	الصرافة الكويتية	90.3	96.3	(6.2)	92.1	(2.0)
19	الصرافة المتحدة	170.9	170.9	0.0	183.2	(7.5)
20	الوطنية العقارية	263.7	275.2	(4.2)	282.3	(6.5)
21	العقارية العقارية	1,380.9	1,405.2	(1.7)	1,429.4	(3.4)
	القطاع العقاري	188.7	194.2	(2.8)	198.5	(4.9)
22	المصرفية للخدمات المالية	141.0	141.8	(0.6)	134.0	5.7
23	بنك الكويت	685.9	678.4	1.1	708.2	(3.2)
24	الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	167.9	165.1	1.7	167.5	0.2
	القطاع الخدمي	195.5	197.6	0.6	198.1	0.4
25	أسواق القرين	667.4	668.5	2.8	816.0	(18.2)
26	المصدر للتنمية	1,263.8	1,269.9	0.1	1,112.9	4.9
27	شركة زين	681.6	675.4	0.9	616.0	10.6
28	شركة سنرجي القابضة	29.8	34.9	(19.2)	11.3	163.7
	القطاع العقاري	1,042.7	1,036.9	0.6	991.1	5.2
29	فنادق وتجارة الكويتية	193.3	191.7	(4.4)	190.8	(3.9)
30	بنك الخليج الدولي	75.0	74.3	0.9	70.1	7.0
31	الكويتية للأغذية (مبيعات)	959.3	987.3	0.2	1,095.7	(9.7)
	القطاع الأغذية	356.4	357.7	(0.3)	421.4	(8.3)
32	شركة بيوت للتنمية العقارية	329.1	332.1	(0.9)	375.0	(12.2)
33	بنك الخليج	111.8	118.7	(4.8)	112.0	0.0
34	بنك برقان	511.8	522.4	1.8	558.6	(8.3)
	المؤشر العام للكويت	222.4	226.6	(1.9)	230.2	(3.4)
	المؤشر العام	396.5	396.8	(0.1)	387.0	2.5